مشاركون في ورشة العمل الخاصة بإدماج القضية السكانية في الشؤون الاجتماعية يتحدثون لـ(14 أكتوبر):

المشكلة السكانية لن تحل إلا إذا استطعنا توعية المواطنين وإقناعهم بإيقاف الزواج المبكر والمباعدة بين الولادات

صنعاء/متابعة/بشير الحزمي:

اختتمت في العاصمة صنعاء أعمال ورشة العمل الخاصة بإدماج القضية السكانية في الشؤون الاجتماعية والتي نظمها على مدى ثلاثة أيام مشروع المرأة (مكون السكان) بالإدارة العامة للمرأة والطفل بقطاع التنمية في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.

صحيفة(14 أكتوبر) التقت على هامش الورشة عدداً من المشاركين من الجهات ذات العلاقة وقد تحدثوا للصحيفة عن أهمية الورشة وموضوعها الخاص بإدماج القضية السكانية في خطط وبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اعتباراً من العام القادم 2009م.

وبعض الجوانب الأخرى المتصلة بهذه القضية وإلى التفاصيل:

الأسر المنتجة أرضية واسعة وخصبة لتنفيذ نشاطات سكانية ذات علاقة بالمرأة

الأستاذ/ عبد محمد الحكيمي- وكيل أول وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تحدث وقال: في الواقع وكما تعرف أن القضية السكانية هي قضية شائكة ويمكن القول إنها مشكلة المشاكل في بلادنا إذا ما علمنا أن هناك نسبة نمو سكاني في اليمن اكبر من أي دولة عربية فإذا كانت نسبة النمو الاقتصادي لا تتوازي مع نسبة النمو السكاني وبالتالي ستظل الأمور معقدة جداً فأي زيادة في النمو الاقتصادي تلتهمها طبعاً الزيادة في عدد السكان لهذا ينبغي على وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومعها كل الجهات ذات العلاقة والتي هي ملتصقة التصاقاً مباشراً مع المواطن أن تعمل في هذا الجانب وخاصة عملية التوعية بالمشاكل السكانية طبعاً نحن مشكلتنا هي مشكلة الزواج المبكر وهذه إحدى المشاكل التي لو استطعنا أن نتغلب عليها عن طريق التوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة وعلماء الدين واخص هنا بالذكر أئمة المساجد الذين يلتقون بالناس يومياً خمس مرات فهذه الأمور كلها تحتاج إلى الوقوف بشدة وحزم كبيرين حتى نستطيع أن نواجه هذا العدد المتزايد من السكان لأننا بعد فترة من الزمن يمكن ان يزيد عدد السكان بشكل كبير فأنا أقول من وجهة نظري الشخصية انه لن تحل المشكلة إلا إذا استطعنا ان نقوم بعملية التوعية وإقناع المواطنين بإيقاف الزواج المبكر والمباعدة بين الولادات فهذه عملية في غاية الأهمية فأولاً نستطيع أن نحمي الأمهات من الأمراض والمشاكل الصحية التي قد تعانيها من كثرة الولادة إضافة إلى إننا نستطيع أن نوقف التزايد السكاني طبعاً العملية هي ليست بالسهلة فوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل هي مكون من المكونات لكن الكثير من الجهات وكل من له علاقة والتصاق بطريقة مباشرة بالمواطن يستطيع أن يقوم بهذا الدور.

وأضاف بقوله : نحن في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومن خلال الإدارة العامة للمرأة والطفل وبحكم أن المرأة معنية بالأمومة والطفولة وبالتالي فإنها وبالتنسيق مع المجلس الوطني للسكان تقوم بعملية التوعية وعلى أساس أن لها احتكاكاً بالمواطن.

نقلة نوعية جديدة

من جانبها قالت الأخت/ رشيدة علي النصيري مدير عام الإدارة العامة للمرأة والطفل بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل:

نسقه برامج السياسات السكانية أن هذه الورشة استهدفت قيادة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بهدف رفع بناء قدراتهم وتوعيتهم في مجال إدماج القضايا السكانية في خطة الوزارة لعام 2009م، طبعاً نحن اهتمينا بهذا الموضوع من خلال انه يوجد لدينا قاعدة كبيرة جداً على مستوى المحافظات من النساء المستهدفات مراكز الأسر المنتجة هي أرضية واسعة وخصبة لتنفيذ أنشطة سكانية ذات علاقة مباشرة بالمرأة حيث أن لدينا أكثر من (60) مركزاً للأسر المنتجة في مختلف المحافظات وكل مركز يستقبل سنوياً إلى نحو (300) امرأة وهؤلاء النساء لم يحالفهن الحظ في التعليم العالي ولا في حياتهن الاجتماعية والاقتصادية ولهذا تم استهدافهن بالدرجة الأولى لدمج القضايا السكانية، فتعمل على رفع الوعي لديهن في قضايا الصحة الإنجابية والقضايا القانونية والتمكين الذاتي والاقتصادي وطبعاً لدينا مكونات كثيرة منها مكون إقراض، ونعمل على رفع نوعية التدريب في هذه المراكز على أساس انه لا يكون تدريب تقليدي نمطي لا يفي بمتطلبات العصر وبحيث انه يضاهي ما في السوق لان بلدنا سوق مفتوحة ومن أهم هذه الأشياء هو كيف إننا نتبنى إدخالها في خطة الوزارة وليس في وثيقة مشروع جزئية على مستوى الإدارة العامة للمرأة والطفل وبدعم من منظمات دولية ولكن نحتاج إلى نقلة نوعية من كونها وثيقة صغيرة إلى كونها خطة سنوية مدعومة بميزانية حكومية إلى جانب الدعم الخارجي بحيث تأخذ صفة العمومية وصفة أوسع لان المشروع هو مشروع نموذجي وله أهدافه لكن يستهدف فئة محددة ومحافظات مستهدفة محددة ولكن نحن الآن نعتبر هذه نقله نوعية وجديدة وهو إننا ندمج هذه القضية في خطة الوزارة بصفة عامة وبالذات في قطاع الشؤون الاجتماعية بحيث أننا ندخل مكونات فيها تمكين ذاتي وتمكين اقتصادي وقضايا توعية بالصحة الإنجابية والقضايا السكانية مباشرة كيف إننا نرفع الوعي لدى هؤلاء النساء والرجال ايضاً من خلال بعض منظمات المجتمع المدني، لدينا في نفس القطاع إدارة متخصصة في الإشراف ومتابعة منظمات المجتمع المدني بشكل او بآخر فنحن نحب ان نربطهم بالمفاهيم والقضايا السكانية وبالأنشطة السكانية ونقدم لهم دعم فني والوزارة تقدم لهم دعماً مالياً فنحن نريد ان نربطه بالدعم الفني كيف إننا ننشر القضايا السكانية من خلال الجهات والمراكز والدور والمنظمات التي تتعامل معها الوزارة.

وأضافت بان عقد هذه الورشة من اجل إدماج القضية السكانية في خطط الوزارة وذلك لان الإدارة العامة للمرأة والطفل كانت في السابق ترفع خطط تتضمن بعض الأنشطة السكانية ولكن وللأسف الشديد لا يوجد لها مخصصات وميزانية من الدعم الداخلي ولهذا لم تكن تنفذ ايضاً لدينا البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية حفظه الله والخطة الخمسية الثالثة للتنمية وإستراتيجية تنمية المرأة فهذه كلها منطلقات نحن ننطلق في عملنا منها فلما نعمل لها برامج وخطط سنوية ولا تنفذ يصبح الأمر عبئ علينا ولهذا اعتقد أن هذه الدورة ستكون نقله لهذه الخطط الميتة لإحيائها من جديد ولاسيما ان هناك قبول كبير جداً من قيادة الوزارة وهناك تفهم ودعم كبير لإنجاح هذا التوجه وإدماج القضايا السكانية في خطط الوزارة لعام 2009م.

عبده محمدالحكيمي

رشيدة علي النصير

سمية صالح محمد

المرأة مستهدفة بدرجة رئيسية

بدورها قالت الأخت/ سمية صالح محمد مدير عام الدراسات والبحوث بالأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان: أن هذه الورشة هامة وكان يفترض أن تعقد منذ وقت لأنها تعني بإدماج المفاهيم السكانية في خطط وزارة الشئون الاجتماعية وهذه الورشة مهمة لأنها فعلاً تساهم في إدماج القضايا السكانية وكون وزارة الشئون الاجتماعية تهتم بقضايا وشئون فئات سكانية كان يفترض أن تراعى احتياجاتهم من سابق لهذا تأتي أهمية هذه الورشة إنها جاءت في وقتها، وطبعاً هذه الورشة ومن خلال المواد التي قدمت فيها تطرقت إلى كثير من المواضيع وتم فيها إعطاء فكرة عن المفاهيم السكانية وعن الفئات السكانية التي تقصدها الورشة وبالذات فئة المرأة والاهتمام بشؤونها ورعايتها كذلك تطرقت الورشة لجوانب أخرى وهي إعطاء خلفية لمن ليس لديه فكرة عن مستوى تطور الدور الذي لعبته المرأة في اليمن، لان الوضع الحالي الذي وصلت إليه المرأة لم يأت من فراغ وإنما جاء نتيجة معاناة عانتها المرأة وبالذات في وزارة الشؤون الاجتماعية، فتدرجت المرأة ومشاريع المرأة التي تبلورت الآن بصورتها الحالية من خلال جهود بسيطة لبعض الأفراد أو الشخصيات الذين كانوا في الفترة الماضية قد بدأوا برعاية أفكار معينة من العمل آخذت تكبر وتنموا وتتطور برعايتهم وبتوجهات واتجاهات وتعاون وتضافر جهود الآخرين معهم من المهتمين والحريصين على إعطاء المرأة دوراً كبيراً وطبعاً كانت هذه الفكرة قد عرفناها في هذه الورشة من خلال ورقة عمل تناولت دور المرأة في وزارة الشؤون الاجتماعية.

وأضافت قائلة: إن شريحة المرأة والشرائح التي تعنى بها الشؤون الاجتماعية والعمل هي القاسم المشترك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الوطني للسكان على اعتبار أن المجلس الوطن للسكان رسم سياسة سكانية شاملة والفئة أو القاسم المشترك بين المجلس الوطني للسكان وبين الشئون الاجتماعية والعمل هو المحك لمسار عملنا المستقبلي فيما بعد وهذا طبعاً يتطلب تعزيز علاقة التنسيق فيما بيننا وبالتالي ان يكون هناك تنسيق وهذا التنسيق سيخلق منا عمل موحد في هذا الجانب.

إدماج القضية السكانية في خطة وزارة الشؤون الاجتماعية لعام 2009م نقلة نوعية جديدة

ثريا أحمد عبيد المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان:

تحقق الأهداف الانمائية للألفية للقضاء على الفقر وتحسين صحة الناس وكوكبنا

اليوم ونحن نحتفل في اليوم العالمي للسكان، دعونا نجدد التزامنا للحفاظ على كرامة الإنسانية وعلى حق في العيش المتحرر من كل خوف وعوز، دعونا نسرع الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية الألفية للقضاء على الفقر المدقع والجوع وتحسين صحة الناس وكوكبنا.

علينا مضافرة الجهود لتمكين المرأة وتأمين الحصول الشامل على خدمات الصحة الإنجابية بحلول العام 2015 أن خدمات الصحة الإنجابية تحافظ على صحة النساء والأمهات وأطفالهن.

هنالك حاجة لاتخاذ خطى ملحة لأن هدف تحسين صحة الأمومة يستقطب اقل الموارد وهو أكثر الأهداف تخلفاً.

ثريا احمد عبيد

يمكن خفض الوفايات والاعتلالات النفاسية بشكل كبير إذا تؤمن لكل امرأة الحصول على الخدمات الرعاية الصحية على مدى حياتها، خاصة عند الحمل والإنجاب اليوم مازالت الملايين من النساء تفتقر لخدمات الرعاية الصحية ما يعرض حياتهم للخطر.

لقد حان الوقت لتسريع الخطى التي تؤمن حصول النساء ضمن مجتمعاتهم المحلية على خدمات الرعاية الصحية وهنالك 3 خدمات صحة إنجابية حيوية لصحة الأمومة وهي الخدمة المؤهلة عند الولادة الرعاية الطارئة ذات الجودة ووسائل تنظيم الأسرة لتوقيت ومباعدة الحمل.

ان تنظيم الأسرة هو ركن أساسي في تمكين المرأة وتحقيق المساواة للنوع الاجتماعي عندما تستطيع المرأة تنظيم أسرتها فهي قادرة على تنظيم حياتها ان الخدمات والمعلومات حول تنظيم الأسرة تساعد الأفراد والأزواج على انجاز حقهم في اختيار عدد ومباعدة وتوقيت أحمالهم.

يشكل تنظيم الأسرة وسيلة فعالة في مكافحة الفقر إذ يساعد الأزواج على التخطيط المسبق لأسرهم مما يخولهم تكريس نسبة اكبر من مواردهم لتعليم وتامين الخدمات الصحية لأطفالهم ذلك يساهم في تخفيض نسب الفقر والجوع، ويعود بالفائدة على العائلات والمجتمعات المحلية والشعوب.

اليوم وفي مناسبة اليوم العالمي للسكان يتعهد صندوق الأمم المتحدة للسكان مواصلة التزامه في دعم تامين الصحة والفرص المتكافئة للجميع.

ندعو جميع الحكومات والمنظمات والمجتمع الأهلي لتأمين الحصول الشامل على الصحة الإنجابية بحلول العام 2015 ولدعم هذا الوعد من خلال الالتزام السياسي والاستثمار المالي لقد حان الوقت لجعل الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة أولوية.

المراكز الصيفية وأهميتها للشباب

أمل عبدالله الفلاحي

المراكز الصيفية: هي عبارة عن أماكن يتجمع فيها الطلاب والطالبات لأخذ الخبرات وشغل أوقات فراغهم والارتقاء بمستوى قدراتهم في جميع المجالات والأنشطة.

ونحن الآن في العطلة الصيفية فقد بدأت وبدأ معها خوف وقلق الأسر من انحراف وضياع أبنائهم وبناتهم ومجالس رفقاء السوء أو تعرضهم لأفكار وثقافات سيئة وسلبية دخيلة على مجتمعنا اليمني أو الدخول إلى مقاهي الانترنت ومتابعة القنوات الفضائية غير النافعة وهدر أوقاتهم الثمينة والتسكع بالشوارع وإزعاج ومضايقة المارة في الأماكن العامة والحارات وممارسة العادات السيئة في تناول شجرة القات التي أصبحت مشكلة تهدد الفرد والأسرة والمجتمع وممارسة التدخين بأنواعه.

ونتيجة لهذه الأسباب فقد اهتمت قيادتنا السياسية ممثلة في الأب الحنون والقائد العظيم باني اليمن الجديد الموحد فخامة الوالد المشير/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية حفظه الله الذي يولي أبنائه الشباب جل اهتمامه ورعايته ويوجه الحكومة ممثلة في الوزارات المعنية كوزارة التربية والتعليم ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الأوقاف والإرشاد بضرورة الاهتمام بشريحة الشباب الذي هم أمل الأمة وقادة المستقبل وكذا اهتمامه بالشباب من خلال إقامة جائزة رئيس الجمهورية للشباب والجائزة التي صدرت مؤخراً للبحث العلمي التي تهدف الى بث روح التنافس العلمي بين المتسابقين في مختلف مجالات البحوث العلمية وإعداد البرامج التدريبية والأنشطة الطلابية وإقامة المسابقات الثقافية والرياضية في مختلف المجالات والتخصصات واكتشاف المواهب والمبدعين والمبرزين ورعايتهم في مختلف المعارف وتعميق حب الوطن بين أوساط الشباب والحفاظ على منجزاته الوطنية الكثيرة التي من أبرزها الوحدة المباركة وحماية مكتسباته وأمنه واستقراره.

ختاماً انصح جميع زملائي الطلاب الطالبات بالتوجه إلى المراكز الصيفية في أمانة العاصمة والمحافظات وأحث أولياء الأمور على تشجيع أبنائهم وبناتهم للالتحاق بالمراكز الصيفية لتعود عليهم بالنفع والفائدة.

أمين عام الأمم المتحدة يؤكد أن تنظيم الأسرة عامل حيوي لتحسين الصحة الإنجابية

14 أكتوبر: متابعات:

قال الأمين العامل للأمم المتحدة بان كي مون ان تنظيم الأسرة عنصر حيوي لتحسين الصحة الإنجابية مؤكداً ضرورة حصول كل النساء في العالم على هذه الخدمة الحيوية.

وفي رسالة بمناسبة اليوم العالمي للسكان، الذي يحتفل به كل عام في الحادي عشر من تموز/ يوليو، أشار كل من الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، والمديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ثريا عبيد، إلى أن هدف تحسين الصحة الإنجابية مازال من أكثر الأهداف الإنمائية بعدا عن التحقيق.

وقال الأمين العام " أن معدل وفيات النساء أثناء الولادة مازال عاليا ويشير إلى الفوارق بين الفقراء والأغنياء داخل وبين الدول".

وأشار الى ان التدخلات الأساسية المطلوبة لتحسين الصحة الإنجابية هي وجود شخص مختص خلال الولادة وتوفر التدخل الجراحي في حالة الطوارئ وتنظيم الأسرة.

وأضاف قائلاً: "ان الدراسات توضح ان تنظيم الأسرة لديه تأثير مباشر على صحة وحياة الأمهات ومواليدهن وان ضمان الحصول على وسائل تنظيم الأسرة يمكن ان يحد من وفيات الأمهات بنحو الثلث ووفيات المواليد بنحو 20 ٪".

وقال بان كي مون " إلا أن فوائد تنظيم الأسرة مازالت بعيدة عن متناول الكثيرين خصوصا الدين يواجهون صعوبة في الحصول على المعلومات والخدمات مثل الفقراء والسكان المهمشين والشباب والصغار"

ودعا الأمين العام الحكومات إلى الالتزام بالتعهدات التي قطعوها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد بالقاهرة عام 1994 حيث اتفقوا على ان الأزواج لديهم حق التصرف بمسؤولية وحرية حول عدد الأطفال والمدة الزمنية لإنجابهم وايضاً حق الحصول على المعلومات والتثقيف والوسائل اللازمة لذلك.

بان كي مون

التوزيع السكاني في الوطن العربي

يتوزع الوطن العربي إلى اثنين وعشرين دولة ممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً بمساحة كاملة قدرت بـ(14) مليون كيلو متر مربع، ويمكن توزيع دول الوطن العربي جغرافياً إلى أربع مجموعات وهي:

1 -وادي النيل والقرن الإفريقي ويضم: مصر، السودان، الصومال، جزر القمر، جيبوتي.

2 -شمال إفريقيا ويضم: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.

3 -الهلال الخصيب ويضم: العراق، سوريا، الأردن، لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة.

4 -شبه الجزيرة العربية ودول الخليج العربي وتضم: المملكة العربية السعودية، اليمن، عمان، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، والكويت.

واستناداً لتقديرات السكان عام 2000، بلغ عدد سكان المجموعة الأولى(109) ملايين نسمة أو (38 ٪) من إجمالي عدد السكان في الوطن العربي، وتتناقص نسبة هذه المجموعة والتي بلغت (44 ٪) عام 1950 من مجموع السكان الإجمالي لتصل حسب ما هو متوقع له إلى (34 ٪) منتصف القرن الحادي والعشرين . شكل سكان شمال إفريقيا ربع سكان الوطن العربي بنسبة(27 ٪) عام 2000 نزولاً من نسبة (30 ٪) عام 1950 وتوقع نسبة (20 ٪) من سكان العالم العربي بحلول عام 2050 أما سكان الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية والخليج العربي فيشكلون ما تبقى من مجموع السكان الإجمالي بتقديرات متساوية تتراوح بين 17-18 ٪ لكل مجموعة.

وتعتبر مصر أكثر الدول العربية سكاناً وبنسبة 28 ٪ من إجمالي السكان العرب عام 1950 وتحتل الجزائر والسودان والمغرب المركز الثاني في حجم السكان والذي يتراوح بين (11-12 ٪) لكل دولة، وتأتي العراق في المرتبة الخامسة(7 ٪) ثم اليمن، تونس، سوريا، والمملكة العربية السعودية بنسب تتراوح بين (5-6 ٪) لكل جولة إما لبنان، الأردن، ليبيا، موريتانيا، والأراضي الفلسطينية المحتلة فتتراوح جميعها بنسبة (7 ٪) في الوقت الذي تشكل فيه البحرين، جزر القمر، جيبوتي، قطر، والإمارات العربية المتحدة اقل من (1 ٪) مجتمعة من مجموع السكان العرب.

ولقد تزايدت معدلات النمو السكاني في كافة الأقطار العربية، في حين تباين الانخفاض لمعدلات الوفاة وبقيت معدلات الخصوبة كما هي بالإضافة إلى الهجرة الدولية (وهذه الأسباب التي تحدث فجوة كبيرة بين معدلات المواليد والوفيات) أدت الى تزايد سكاني في دول أسرع من غيرها لقد ازداد معدل النمو السكاني في معظم الأقطار العربية منذ مطلع الخمسينات حتى أواخر السبعينات وبلغت معدلات النمو السكاني التي سادت منذ الخمسينات لنسبة تصل (2 ٪) سنوياً او أكثر عدا الأراضي الفلسطينية المحتلة التي بلغت اقل من (1 ٪) بسبب الهجرات القسرية باتجاه الأردن(التي أدت إلى زيادة سكانية مرتفعة في الأردن).

فالهجرات السكانية والنمو السكاني الطبيعي أديا إلى معدلات نمو سكاني مرتفعة في البحرين، جيبوتي، المملكة العربية السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة، عمان، الكويت وقد اعتبر عقد التسعينات والذي شهد اعلى ارتفاع لأسعار النفط أكثر العقود التي شهدت تنامياً سكانياً لدول الخليج العربي بسبب الهجرة العاملة.

ولقد ساد أعلى معدل نمو سكاني في الربع الأخير من القرن الماضي في كل من البحرين، جزر القمر، جيبوتي، العراق، الأردن، الكويت، عمان، السعودية، الصومال، الإمارات العربية المتحدة واليمن، وبنهاية القرن العشرين قدر مجموع السكان في الدول العربية(284) مليون نسمة وقد بلغت نسبة سكان كل من مصر، الجزائر،السودان، ولبنان في خفض معدلاتها الى ٪3.1.11.11.24 على التوالي هذا ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسب اكبر في منتصف القرن الحادي والعشرين حيث يتوقع لمصر ان تخفض نسبة سكانها إلى ما يقارب خمس العدد الإجمالي للسكان العرب او (17 ٪) الجزائر(8.7 ٪) السودان (7.9 ٪)،وأما تونس فستصل إلى (2 ٪) ولبنان إلى اقل من (1 ٪) من مجموع سكان الدول العربية.

التركيبة العمرية

استمر التركيب السكاني في الدول العربية بالتغير منذ منتصف القرن الماضي، ومن المتوقع ان يواصل تغيره تبعاً للتحولات الديموغرافية النموذج البطئ والذي بدأ في بعض الدول العربية قبل أخرى فبدأ معدل الوفيات يتناقص تدريجياً بعد الخمسينات في حين ارتفع معدل الولادات أو بقي عالياً ومن هنا فقد ازدادت نسبة من هم دون سن الخامسة عشرة وترافقت هذه الزيادة مع انخفاض نسبة من هم في سن العمل ونسبة كبار السن أما في الدول المنتجة للنفط فقد ارتفعت نسبة السكان العاملين والمنتجين وذلك نتيجة هجرات العمل الوافدة تبعاً لارتفاع أسعار النفط والذي تبعه تنمية اقتصادية.

بشكل عام بدأت معدلات الخصوبة(عدد الأطفال للمرأة) بالتناقص منذ أوائل الستينات والسبعينات في بعض الدول العربية وفي الوقت الذي لوحظ ان انخفاض هذه المعدلات في معظم الدول بدأ من الثمانينات إلا أن هذا الانخفاض في معدل الخصوبة قد أدى إلى ارتفاع عدد السكان من قلة سن العاملين (المنتجين) وبالاستنتاج من الدول التي أتمت هذا التحول الديمقرغرافي فان انحدار معدل الخصوبة متى بدأ سيستمر حيث سيحافظ الزوجان على إنجاب عدد اقل من الأطفال للاستفادة من فكرة الأسرة الصغيرة والمغانم المكتسبة لذلك من المتوقع ان يستمر الانخفاض في معدل الخصوبة في الدول العربية بسرعة متفاوتة بين الدول نفسها، وتدريجياً سوف تتناقص نسبة من هم دون الخامسة عشر لتصل في النهاية وتشكل 4/1 مجموع السكان، في الوقت الذي تزيد فيه نسبة كبار السن وتصل بالتحديد لتشكل 15 ٪ (ثلاثة أضعاف النسبة الحالية) ومن هنا فالمشكلة المستقبلية في الدول العربية هي مشكلة التعبير.

أن التغييرات الهيكلية للأعمار للسكان العرب لها تأثير على معدلات الإعالة فلقد شهد الربع الثالث من القرن الماضي ارتفاع بنسب الإعالة بسبب تدني معدل الوفيات ومعدلات الخصوبة المرتفعة . ولقد بدأت نسب الإعالة بالانخفاض خلال الربع الأخير بسبب انخفاض الخصوبة وسيستمر هذا الانخفاض خلال الربع الأول من القرن الحادي والعشرين كما يتوقع لزيادة أعداد كبار السن ان تعوض النقص بأعداد الأطفال.

وبحلول عام 2000 كانت نسبة الأطفال لدى عدد قليل من الدول العربية اقل من 3/1 مجموع السكان ودولتان فقط وهما: تونس ولبنان وصلتا لهذه النسبة بسبب خفض الخصوبة، أما في دول عربية أخرى فقد بلغت نسبة الأطفال 3/1 السكان بسبب العمالة الوافدة، وهذه الدول هي: البحرين، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة. وقد تم لها ذلك بفعل الهجرات السكانية إليها للعمل، ومن المتوقع عام 2025 أن يصل مجموع من هم دون الخامسة عشر اقل من 3/1 مجموع السكان في كل من الدول التالية: الجزائر، مصر، العراق، الأردن، ليبيا، المغرب،السودان، سوريا.

المصدر : صندوق الأمم المتحدة للسكان